مصطلح الأولى في التَّراث النَّحوي العربي دراسة في المفهوم والأُسس المعرفية

أ.د . رياض عبود إهوين زينب راضي ناهي
riyadhaboodh79@uomstansiriyah.edu.iq habsharadi@gmail.com

قسم اللغة العربية/ كلية الآداب/ الجامعة المستنصرية

ملخص البحث

استعمل النَّحويون مصطلح الأولى ابتداءً بالخليل وانتهاءً بالسيوطي ، ومن جاء بعده من نحويي القرن العاشر الهجري، وكان استعمالهم للمصطلح متفاوتاً، بين مقلٍ ومكثرٍ، بل إنّ استعمال المصطلح كان يضعف تارة على نحو ما تبين عن طريق استقراء جهود النَّحويين في القرن الثّاني والثّالث والخامس الهجري ،و يقوى استعماله تارة أخرى في القرن الرابع والسادس والسابع والثّامن الهجري، على إنّ استعمال النَّحويين للأولى كان بصيغة التفضيل يفوق كثيرًا استعماله بالصيغة المصدرية.

وينبغي التذكير أن تداول مصطلح الأولى في الفكر النحوي استعمل في سياقات نحوية مختلفة ،منها التَّرجيح بين الأحكام النَّحويّة أو المسائل النَّحويّة المتنوعة، فضلا عن استعماله بمفهوم حمل الأصل على الفرع، أو حمل الفرع على الأصل، وهذا إن دلّ على شيء ؛إنّما يدل على مدى أهمية توظيفهم مصطلح الأولى في التحليل النَّحوي.

الكلمات المفتاحية : (الأولى، النحو ، المفهوم، الأسس، المعرفة)

The grammarians used the term first, starting with Al-khlil(170 AH) and ending with Al- Suyuti (911AH), and those who came after it in the grammar of the tenth century AH and their use of the term varied between sayings and multiples.

Rather, the use of the term was weakening its times as it was shown by extrapolation in the second, third and fifth century AH and its use is strengthened at other times as it was shown in the fourth century the sixth, seventh, and eighth, and that the use of grammarians for the first was in a preference way that greatly exceeded its use in the source form.

The grammarians used the first term in the context of weighting between grammatical rulings and various grammatical issues as well as carrying the original on the branch or carrying the branch original on the original, and this if it indicates something it is the extent of their interest in the first term.

Keywords: The first, grammar, Concept, standard, Knowledge,

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمدُ لله الذي بفضله وهبنا العلم، وجعله لنا نورًا ونبراسًا نهتدي به، والصلاة والسلام على من نُزِّل عليه الفرقان وأنقذنا من ظلم الجهل سيدنا محمد صلى الله عليه وعلى آله الطيبين الأطهار، أمّا بعد...

فقد خلّف لنا علماءُ العربية – رحمهم الله– تراثًا جمّا، ننهلُ من معينه الذي لا ينضب، والباحث في هذا التراث يستخرج دررًا ثمينة صاغها الفكرُ النَّحوي لعلمائنا الأجلاء فخرجت بأبهى صورة، وقد تجلت روعتها في قواعدَ ومصطلحاتٍ وظواهر مثلت الدعائم الرئيسة للدرس النَّحوي، ومن هذه المصطلحات التي استعملت في التحليل النَّحوي، مصطلح الأولى الذي كان موضوع هذه الدراسة، إذ يُعد أحد نتائج الفكر النَّحوي الذي لا يكاد كتاب في النَّحو يخلو منه.

وقد استعمل الأولى من لدن النَّحويين استعمالًا كثيرًا فلا نكاد نجد بابًا من أبواب النَّحو يخلو من استعماله والتصريح به في أثناء تحليل التراكيب النَّحويّة ووضع القواعد الكلية بوصفه حكمًا ترجيحيًا أو معيارًا تقويميًا، ولعلّ هذا كلّه دفعنا إلى دراسة مصطلح الأولى محاولين الكشف عمّا يكتنفه من نكت ومسائل ترتبط بالدَّرس النَّحوي،

وقد حاولنا تتبع مواضع ذكر الأولى عند النَّحويين ابتداءً بكتاب سيبويه (ت ١٨٠هـ) وانتهاءً بالفاكهي (ت٩٧٢هـ)،وماهية استعماله، وترافقه مع غيره من مصطلحات التَّقويم الأُخر، والكشف عن العلل التي علّل بها النَّحويون حكم الأولى، فضلًا عن أسباب أُخر كانت وراء اختيارنا الموضوع، هي:

١. اغتنام فرصة كبيرة لدراسة ظاهرة نحوية لم تدرس دراسة مستقلة ومفصّلة.
٢. الاطلاع على التّراث النَّحوي الفاخر الذي خلّفه لنا كوكبة من العلماء يشار إليهم بالبنان، كان لهم الفضل في ايصال هذا العلم إلينا.
٣. كثرة المسائل النَّحويّة التي استندت إلى مصطلح الأولى سواء في تقعيد القواعد الكلية أو التَّعليل أو التَّرجيح، مّما يحتم علينا إبراز هذه الجوانب والوقوف عندها وبيانها.

المطلب الأول

مفهوم الأولى في اللغة والاصطلاح

أولًا: الأولى في اللغة:

ذكر الخليل مادة (ولي) وشرع في بيان اشتقاقاتها وكان (الأولى) بضمن هذه الاشتقاقات ؛ إذ يقول: "أولى: الأولى بالشيء: الأحق به من غيره" (الفراهيدي، د.ت، صفحة ٣٧٠) (ابن منظور، ١٤١٤هـ، صفحة ٤٠٧) (الفيومي، د.ت، صفحة ٢/ ٦٧٢) ، ومنه قوله تعالى:﴿ هُمْ أَوْلى بِها صِلِيًّا﴾ [سورة مريم: من الآية]، أي:" أحق بدخول النار (الثعلبي، ٢٠٠٢م، صفحة ٦/ ٢٢٤) (السمعاني، ١٩٧٧م، صفحة ٣/ ٣٠٦) (البغوي، ١٤٣٠هـ، صفحة ٥/ ٢٦٤).

وذكر ابن فارس أنّ:" الواو واللام والياء: أصل صحيح يدل على قرب ... وفلان أولى بكذا، أي أحرى به وأجدر" (ابن فارس، ١٩٩٧م، صفحة ٦/ ١٤١) (الرازي، ١٩٩٩م، صفحة ٣٤٥) (ابن منظور، ١٤١٤هـ، صفحة ١٥/ ٤٠٨) ، ومنه قوله تعالى:﴿إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لَلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ﴾[سورة آل عمران:٦٨]، أي :" أقرب الناس إلى إبراهيم" (النيسابوري، ١٤٣٠هـ، صفحة ٥/ ٣٣٩) (الزمخشري أ.، ١٤٠٧هـ، صفحة ١/ ٣٧١) .

وهناك ألفاظ فُسِرت بالأولى أمثال (أحْجَى) بمعنى:" أجدر وأولى وأحق" (ابن منظور، ١٤١٤هـ، صفحة ١٤/ ١٦٧)، و(أخْيَر) بمعنى:" أولى، أحرى، أجدر، أحسن" (دوزي ، ١٩٧٩م، صفحة ٤/ ٢٤٥) ، والاولوية:" مصدر صناعي من أولى: أحقية، أسبقية، أفضلية" (عمر، ٢٠٠٨م، صفحة ٣/ ٢٤٩٧).

ومن الجدير بالذكر أنّ أبا حيّان الأنَّدلسي ذكر لفظة (أولى) تحت باب " الكلمات المختلف فيها أهي أسماء أو أفعال أو غيرها؟" (الأندلسي أ.، ١٩٩٨م، صفحة ٥/ ٢٣٠١)، ولعلَّ ذلك راجع إلى البناء نفسه، فـ (أولى) على زنة "أفْعَل" (ابن فارس، ١٩٩٧م، صفحة ١٣٠) وينظر)النيسابوري1430 ,هـ(339 /5 .p , (الدمشقي، ١٩٩٨م، صفحة ٥/ ٣٠٧) ، وهذا البناء تارة يكون في الأسماء (سيبويه، ١٩٨٨م، صفحة ٣/ ١٩٤) وأخرى في الأفعال)" (سيبويه، ١٩٨٨م، صفحة ٤/ ٤٢١) (الجرجاني، ١٩٨٧م، صفحة ٤٤)، فهو من الأوزان المشتركة بين الأسماء والأفعال.

والذي يعنينا ما يخص موضوع البحث أنّ (أولى) اسم تفضيل وهو:" ما اشتقّ من فعل لموصوف بزيادة على غيره، وهو (أفْعَل)" (ابن الحاجب أ.، ٢٠١٠م، صفحة ٤٢) (أبو الفداء ، ٢٠٠٠م، صفحة ٣٣٩) من ولي (الدمشقي، ١٩٩٨م، صفحة ٥/ ٣٠٧) (الآلوسي، ١٤١٥هـ، صفحة ٢/ ١٩٠) (رضا، ١٣٨٠هـ، صفحة ٥/ ٨١٨)، بمعنى: أقرب وأحق وأجدر وأحرى، واسم التفضيل بطبيعته يدل على انّ شيئين اشتركا في صفةٍ واحدةٍ وزاد أحدهما على الآخر في تلك الصفة.

ثانيًا: الأولى في الاصطلاح:

دأب الباحثون في دراساتهم أن يُعرّفوا محور البحث تعريفًا لغويًا واصطلاحيًا ولا نبتعد كثيرًا عن ديدنهم لما فيه من الصواب، ولعلّ (الأولى) كان أوفر حظًا من المصطلحات النَّحويّة التقييميَّة الأُخر، فهو إلى جانب تداوله من لدن القدماء في مصنفاتهم النَّحويّة – وإن لم يضعوا حدًا له–، فقد كان له نصيب في مُصنّفات من تابعهم.

ويُعد (ابن جنّي) أسبق من غيره في إفراده بابًا للأولى في كتابه (الخصائص) أطلق عليه (غلبة الفروع على الأصول) فضرب عددًا من الأمثلة في معاني العرب مبينا أنّهم حملوا الأصل على الفرع، وهو ما استعمله النَّحويون أيضًا إذ يقول: " وهذا المعنى عينه قد استعمله النَّحويون في صناعتهم فشبهوا الأصل بالفرع في المعنى الذي أفاده ذلك الفرع من ذلك الأصل" (ابن جني ا.، (د.ت)، صفحة ١/ ٣٠٤)، أمّا أبو البركات الأنباري؛ فقد أراد به نوعًا من أنواع الاستدلال التي ذكر أنّها لا حصر لها فقد حدّ مصطلح الأولى بقوله:" وأمّا الاستدلال بالأولى فهو أن يبين في الفرع المعنى الذي تعلق به الحكم في الأصل وزيادة" (الأنباري أ.، ١٩٥٧، صفحة ١٣١)

وليس خفيًا ما مدى تأثر أبي البركات الأنَّباري بأصول الفقه والمنطق (السامرائي ف.، ٢٠٠٧م، صفحة ١٥١) ، فقد استعار حد الأولى بعينه من أصول الفقه ،وأضفى عليه صبغةً نحويةً عن طريق توظيف المفهوم على المسائل النَّحويّة التي ذكرها.

ونجد (السيوطي) قد أطلق عليه (قياس الأولى) وعدّه أحد أركان القياس الأربعة، وهو حمل الأصل على الفرع، وضرب مثالًا في إعلال المصدر لإعلال فعله وتصحيحه لصحته كـ (قمت قياما) و (قاومت قواما) (السيوطي أ.، ١٩٨٩م، الصفحات ١٩٢-١٩٣) ، بلحاظ أنَّ المصدر أصل والفعل فرع.

ولو تأملنا ما ذكره السيوطي نجد أنّه قد وفق بين قول ابن جني من حمل الأصل على الفرع وتعريف أبي البركات الأنباري لمصطلح الأولى، فلم يبتعد كثيرًا عن ذكر من سبقه، وليس السيوطي وحدّه الذي سار على نهج القدماء بل جل النَّحويين أيضًا.

أقول: على الرغم من كثرة تداول النَّحويين مصطلح الأولى في متونهم التراثية؛ إلّا أنّهم لم يضعوا حدًا له، شأنه شأن الكثير من المصطلحات النَّحويّة التَّقييميَّة الأُخر؛ لأنَّ مفاهيمها كانت راسخة في أذهانهم.

ومن العلل الموجِبة التي ذكرها السيوطي علة أولى كقولهم: " إنّ الفاعل أولى برتبة التقديم من المفعول" (السيوطي أ.، ١٩٨٩م، صفحة ٢٢٩) و (الشاوي، ١٩٩٠م، صفحة ١٠٦) ، فهي ترتبط بفكرة الأولوية، فالأولى أن تقرر الأحكام على التّرتيب نفسه الذي ارتضاه النَّحويون لها ،وتستعمل هذه العلة في التَّرجيح بين العوامل (شعبان ، ٢٠٠٩م، صفحة ٢٤٦)، ونلاحظ أنّ تاج الدين المعروف بابن مكتوم(ت ٧٤٩هـ) لم يضع لها حدًا تامًا بل اكتفى بتعريفها بالمثال.

ويرى الدكتور محمد خير الحلواني أنّ الأولى :" ظاهرة ما تكون في الفروع أو فيما يشبهها، وتؤدي إلى حكم إعرابي أو صرفي، وحينئذ يكون من الأولى أن يصدق هذا الحكم في الأصل؛ الأنَّ الفرع دونه ولأنَّ الظاهرة أقوى فيه" (الحلواني، ١٩٧٩م، صفحة ١٢٢).

وعلى الرغم من تعرض الباحثين لدراسة الأحكام التقييميّة لا نجدهم يتفقون على الأُسس المنهجيّة في تبويب هذه الأحكام، فلكلٌّ معاييره على وفق ما يراه مناسبًا، فقد قسمها الدكتور صباح علاوي السامرائي على أساس الكم والنوع ؛إلّا أنّه لم يدرج (الأولى) تحت أيَّ من هذين القسمين على الرَّغم من استشهاده بنصوص لسيبويه والفراء (السامرائي ص.، ٢٠١١م، صفحة ١٥١، ٢٠٨، ٢٣٣) ، ثم إنّه ذكر قياس الأصل على الفرع من دون أن يشير إلى أنّه قياس الأولى، ولعلّ السبب يكمن في أنّه استند في ترتيب الأحكام الكميّة إلى تقسيم ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) الذي يبدأ بالمطرد وينتهي بالنادر أو الشاذ وهذا ما صرح به (السامرائي ص.، ٢٠١١م، صفحة ١٣٧)، فابن هشام الأنصاري لم يذكر (الأولى) بضمن المراتب التي ذكرها ،ومن ثَمَّ لم يدخل بضمن الأحكام الكميَّة.

أمّا الباحث نزار بنيان؛ فقد قسم الأحكام التقييميّة على وفق معيار القبول والرفض وادرج الأولى بضمن أحكام القبول الكمي وتحديدًا بضمن الكثير وما جرى مجراه (الحميداوي، ٢٠١١م، صفحة ٨١)، والحقيقة أنّ مصطلح (الأولى) لا يمت بصلةٍ إلى الكثرة من النَّاحية المعجميّة والاصطلاحيّة، نعم قد تكون الكثرة أحد الأسباب التي تؤدي إلى الحكم بالأولى لا أن يُقيد ويحصر بها.

ويؤكد الدكتور محمود الريامي على ضرورة مراعاة الأُسس المنهجيّة عند تقسيم الأحكام، ولاسيما الاتفاق في المجال المفهومي للوصول إلى حقول عامة مشتركة وقد رأى أن يدرج (الأولى) تحت المصطلحات الحكميَّة – مصطلحات الجواز (الريامي، ٢٠١٧م، صفحة ٤١٧).

ومن ها نرى أنّ مصطلح الأولى أعمُّ من أن يُقيد بالكم أو النوع أو الكثرة ويندرج تحت أي واحد منهم، بل هو حكم معياري واسع النطاق يستند تارة إلى أحد الأحكام الكمية ، وأخرى إلى أحد الأحكام النوعية أو غيرهما، وهذا ما سيثبته البحث في مطالبه القادمة إن شاء الله.

ونرجح ما ذهب اليه الدكتور محمود الريامي في إدراج (الأولى) تحت المصطلحات الحكميَّة – مصطلحات الجواز– نظرًا لتشعب حكم (الأولى) واستناده إلى الكثير من المعايير الكميَّة أو النوعيَّة أو غيرهما فيحتاج إلى حقلٍ مفهومي أوسع ليدرج تحته، والجواز مفهوم واسع يدخل في أغلب أبواب النَّحو، هذا من جانب، ومن جانب آخر، فإنّ اتصافه بالجواز يعني أنّه ليس من أحكام الوجوب أو المنع، وهذا لا يمنعه من أن يستند إلى معايير أُخر متنوعة، بخلاف ما إذا قيّد بالكثرة وأُدرج تحتها أو تحت أحكام الكم أو النوع .

وقد وجدنا نصوصًا لبعض النَّحويين تؤيد ترجيح ادراج الأولى تحت المصطلحات الحكميَّة – الجواز– فقد ذكر أبو حيّان الأنَّدلسي أنّ:" الأولوية تشعر بالجواز إشعاراً حسناً" (الأندلسي أ.، د.ت، صفحة ٥/ ١٠٩) ، وذكر في موضع آخر: "أولى بالجواز" (الأندلسي أ.، د.ت، صفحة ٣٥٦) ، وقال السيوطي:" أولى لَا وَاجِب" (السيوطي أ.، د.ت، صفحة ٢/ ٥٢).

ومن الجدير بالذكر أنّ أغلب الأحكام التقييميّة تأتي بصيغة وصفية تارة وبصيغة تفضيل تارة أخرى نحو: جيد وأجود، حسن وأحسن، قوي وأقوى، كثير وأكثر...إلخ، إلّا مصطلح (الأولى) فهو لم يأتِ بالصيغة الوصفية ؛بل ورد بصيغة التفضيل مقترنا بـ (ال) أومن دونها، وصيغة التفضيل كما هو معلوم في العرف النحوي تدل على:" إنّ شيئين اشتركا في صفة وزاد أحدهما فيها على الآخر" (الأفغاني، ٢٠٠٣م، صفحة ٢٠٩) و (الجارم، د.ت، صفحة ٢/ ٢٧٧) ، وتدل على التَّرجيح أيضًا؛ لأنَّ وجود الفضل والمزيَّة المعتبرة في أحد الرأيين أو الآراء المختلفة في المسألة الواحدة من أركان التَّرجيح((السامرائي ص.، ٢٠١١م، صفحة ١٣٢)، وقد عدّت الباحثة

حبيبة محمد الرفاعي (الأولى) من ألفاظ التَّرجيح (الرفاعي، ١٩٩٥م، صفحة ٤٩)، وبهذا يتبين لنا سر استعمال النَّحويين لهذه الصيغة من دون غيرها في المسائل النَّحويّة، كما ورد مصطلح (الأولى) بالصيغة المصدرية (أولويّة) وإنْ كان وروده أقل من صيغة التفضيل.

وعن طريق الموازنة بين الدَلالة المعجميّة لمصطلح لأولى ومعناه الاصطلاحي لا يظهر الجامع بينهما واضحًا؛ إلَّا عن طريق الاستنتاج، فقد يكون القرب هو الجامع أي: الأقرب إلى حقيقة الحكم النَّحوي الذي ثبت بالدَّليل في بعض المسائل أو قرب العامل من المعمول كما في مسألة التنازع حيث يكون الأقرب هو الأولى بالعمل، أو أحقية الأصل بالحكم بعد أن ثبت للفرع .

المطلب الثاني

تصريح النَّحويين بمصطلح الأولى

تبين عن طريق استقراء مواضع ذكر مصطلح (الأولى) وتتبعها في تراث النَّحويين أنّه لم يكن غائبًا عن فكرهم النَّحوي، وقد ورد تعبيرهم عن المصطلح بالصيغة الاسمية فقط، فتارة يأتي صيغة تفضيل بلفظة (أولى) مقترنا بـ (ال) أو من دونها، وتارة أخرى يأتي مصدرًا بلفظة (أولوية)، وقبل الشروع في ايراد الأمثلة أودّ أن أُشير إلى أنّ البحث سيقتصر على الأمثلة النَّحويّة التي هي محل الدراسة من دون باقي مستويات اللغة.

أقول: استُعمِل المصطلح من لدن نحويي القرن الثاني الهجري، فقد أورده الخليل في موضعين من كتابه (العين) وإن لم يستعمله ألبتة في كتابه (الجمل في النَّحو) المنسوب إليه، ومن أمثلة تردد المصطلح قوله حينما رجّح الرفع بدل النَّصب في قوله تعالى: ﴿ بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [سورة البقرة: من الآية ١١٧] ، مستندًا إلى قراءة العامة :" قراءة العامة الرفع وهو أولى بالصواب" (الفراهيدي، د.ت، صفحة ٢/ ٥٥، ٣، ٢٨١) ، أمّا تلميذه (سيبويه) فكان على خلاف أستاذه ؛إذ توسع في استعمال المصطلح، فلا يخلو باب من أبواب كتابه من ذكر(الأولى)، والأمثلة على ذلك كثيرة منها قوله:" واعلم أنّه إذا اجتمع بعد حروف الاستفهام نحو هل وكيف ومن اسمٌ وفعلٌ، كان الفعل بأن يلي حرف الاستفهام أولى؛ الأنَّها عندهم في الأصل من الحروف التي يذكر بعدها الفعل" (سيبويه، ١٩٨٨م، صفحة ٣/ ١١٥، ١/ ٦٧، ٧٤، ٧٦، ٨٩، ١٠٠، ١٢٧، ١٣٤، ١٣٧، ١٩٦، ٢٤٢، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢/ ٢٤٤)، نلاحظ أنّ سيبويه في هذه المسألة جعل الأصل وهو الفعل علة لإطلاق حكم الأولى في ترجيح الفعل على الاسم، كما أثبت الاستقراء أنّ الخليل وسيبويه لم يستعملا (الأولى) بالصيغة المصدرية ألبتة.

أمّا استعمال المصطلح من لدن نحويي القرن الثالث؛ فقد كان أقل ورودا في مصنفاتهم إذا ما قيس بمن سبقهم من النَّحويين، فقد أورده الفراء مرة واحدة بصيغة التفضيل حينما تحدث عن (إذاً) وكان معناها التأخير غير عاملة بالفعل إذ يقول:" فإذا قالوا: أنا إذاً أضربُك رفعوا، وجعلوا الفعل أولى باسمه من إذاً كأنهم قالوا: أضربُك إذاً" (الفراء، د.ت، صفحة ٢/ ٣٣٨).

وذكر الأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ) المصطلح مرّة واحدة أيضًا في مسألة حرف الاستفهام أولى بالفعل التي سبق وذكرها سيبويه (الأخفش الاوسط، ١٩٩٠م، صفحة ١/ ٢٩٩، ٣٦٩) .

وإذا تأملنا مصنفات النَّحويين في القرن الرابع الهجري وجدناها أكثر اتساعًا في إيراد المصطلح ولعلَّ ذلك راجع إلى ازدياد تأثر النَّحويين في علم أصول الفقه والمنطق اللذين نشطا في هذه الحقبة الزمنية، فضلًا عن كثرة النَّحويين والمصنفات تبعًا لذلك، ومن الأمثلة على ذلك ما أورده الزجاج (ت ٣١١هـ) حين خالف الخليل وسيبويه في إعراب الزانية والزاني من قوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ [سورة النور: من الآية: ٢]، فيذهب إلى وجه الرفع، ويعلل اختيار الخليل وسيبويه النَّصب بقوله :" وإنّما اختار الخليل وسيبويه النَّصب؛ لأنَّه أمر، وأنّ الأمر بالفعل أولى، والنصب جائز على معنى اجلدوا الزانية والزاني" (الزجاج، ١٩٨٨م، صفحة ٤/ ٢٨، ٢/ ٢٨٣) .

وممن صرّح بمصطلح الأولى من نحويي القرن الخامس الهجري مكي القيسي (ت٤٣٧هـ) حينما رجّح عمل العامل اللفظي على عمل العامل المعنوي مستندًا إلى معيار قوة العامل، بقوله: "فإن قلت مررت برجل في الدار أبوه حسن رفع الأب بالاستقرار لاعتماد الظرف على ما قبله فيتبين فيه معنى الفعل والفعل أولى بالعمل من الابتداء؛ الأنَّ الفعل عامل لفظي والابتداء عامل معنوي واللفظي أقوى من المعنوي" (القيسي، ١٤٠٥هـ، صفحة ١/ ٧٩، ١٠٦، ١٠٧، ١٧٦، ٢٢٥).

أمّا أبو البركات الأنَّباري؛ فقد بلغ اهتمامه بـ (الأولى) أن وضع له حدًا كما مرَّ بنا في التَّمهيد، فضلًا عن تصريحه بـ (الأولى) في أغلب مصنفاته؛ وإنْ كانت بصيغة التفضيل فقط، ومن أمثلة هذا التصريح ما ذكره في قراءة (المجيد) (تنسب هذه القراءة إلى حمزة والكسائي والمفضّل عن عاصم، (الفارسي أ.، ١٩٩٣م، صفحة ٦/ ٣٩٣)، بالرفع والجر من قوله تعالى:﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾ [سورة البروج: ١٥]، فهو يرجح الجر على أن يكون صفة للرب بدلًا من أن يكون صفة للعرش إذ يقول:" وقوي هذا الوجه أنّ (المجيد) من صفات الله، فكان جعله وصفا للرب أولى، والرفع على أنّه صفة (ذو) أو خبر بعد خبر" (الأنباري أ.، البيان في غريب إعراب القرآن، ٢٠١٠م، صفحة ٢/ ٧٧٥، ١/ ٥٧، ٦٩، ٨٩، ١٠٤، ٢/ ٤٧١، ٥٢١) (الانباري أ.، ٢٠٠٧م، صفحة ١/

٢٠، ٤٧، ٥٨، ٧١، ٢/ ٣٥٢، ٤١٦، ٤٩٠، ٥٠٧، ٦٨٦، ٥٨٦) (الأنباري أ.، منثور الفوائد، ١٩٨٣، صفحة ٤٦، ٧٥) .

ويبدو لي أنَّ ابن يعيش(ت ٦٤٣هـ) أوّل من استعمل المصطلح بالصيغة المصدرية (أولوية)، فقد عقد فصلًا أطلق عليه" أولوِية المفعول به في النيابة عن الفاعل على سائر ما بُني له الفعل"، وصرّح بالمصطلح بصيغة التفضيل أيضًا ،ومن أمثلة ما أورده ترجيح البدل في مسألة الاستثناء جائز النَّصب إذ قال:" وإنّما كان البدل هو الوجه؛ الأنَّ البدل والنَّصب في الاستثناء من حيث هو إخراج واحد في المعنى، وفي البدل فضل مشاكلة ما بعد "إلا" لما قبلها، فكان أولى" (ابن يعيش، ٢٠٠١م، صفحة ٤/ ٣١٣، ١/ ٢٠٦))، وصرّح بالمصطلح بصيغة التفضيل أيضًا، ومن أمثلة ما أورده ترجيح البدل في مسألة الاستثناء جائز النَّصب إذ قال:" وإنّما كان البدل هو الوجه؛ الأنَّ البدل والنصب في الاستثناء من حيث هو إخراج واحد في المعنى، وفي البدل فضل مشاكلة ما بعد "إلا" لما قبلها، فكان أولى" (ابن يعيش، ٢٠٠١م، صفحة ٢/ ٥٩، ١/ ١٥٢، ١٦٩، ٢٠٧، ٣٨٤، ٤٤٨، ٣/ ٣، ١٩٥) .

وصرّح أبو علي الشلوبين (ت ٦٤٥هـ) بالمصطلح بصيغة التفضيل فقط، ولم يكن مكثرًا في إيراد (الأولى) إذا ما قورن بنحويي عصره، ولم يبتعد عمَّن سبقه من النَّحويين الذين ذكروا المصطلح في سياق ترجيح حكم نحوي على آخر (الشلوبين، ١٩٩٣م، صفحة ١٦٠، ١٧٢، ٢٦٠، ٢٨٤، ٢٨٥ وينظر ٢٢٢، ٢٣٢، ٢٤٢، ٣١٦، ٢٨٦).

وصرّح الرضي الاسترآبادي (ت٦٨٦هـ) بالمصطلح بصيغته المصدرية نحو قوله:" وحرف الاستفهام، علة أولويته بالفعل كعلة أولوية حرف النفي به" (الاستراباذي، ١٩٩٦، صفحة ١/ ٤٥٨) ، وقد ذكر المصطلح كثيرًا بصيغة التفضيل (الاستراباذي، ١٩٩٦، صفحة ١/ ٦٣، ١٥٩،١٧٢، ٢٠٥، ١٩٧، ١٨١، ٢١٥، ١٨١، ٢١٥، ٢١٨)، بنحو يفوق كل من سبق ذكرهم من النَّحويين؛ وإنْ كان استعماله لـ (الأولى) لا يخرج عن مجال التَّرجيح وتقوية الحكم، وأورد ابن الناظم (ت٦٨٦هـ) المعاصر للاسترآبادي المصطلح بصيغة التفضيل فقط (أبن الناظم، ٢٠٠٠م، صفحة ٧٦، ٢١٣، ٢٢٠، ٢٧٤، ٣٢٧، ٣٦٠).

ويستمر استعمال (الأولى) في القرن الثَّامن الهجري من لدن نحويي هذا القرن في أغلب المسائل النَّحويّة، ولكنّهم متفاوتون في استعمال المصطلح بين مقل ، كالمالقي (المالقي، ٢٠١٤م، صفحة ١٥٣، ٢١٨، ٢٦٣، ٢٦٠). ومكثر، وهذا ما وجدناه واضحًا عند البعلي(ت٧٠٩هـ) الذي أكثر من استعماله ،ولا سيما في كتابه (الفاخر في شرح جمل عبد القاهر) ومن أمثلة ما ذكره، تعليله تقديم الاسم على الفعل والحرف، إذ قال:" إنّ

الأسماء أصل، وغيرها فرع، وتقديم الأصل أولى (البعلي، ٢٠٠٢م، صفحة ١/ ١٩)"وينظر المصدر نفسه: ١/ ٢٩،٣٠، ١١١،١٠٩،٨٠،٥١،٤٨).

وصرّح ابن جماعة الحمَوي (ت٧٣٣هـ) بالمصطلح كثيرًا بصيغة التفضيل فقط، في أثناء شرحه كافية ابن الحاجب، ويبدو أنّ جلَّ الأمثلة التي ذكرها استدرك بها على أقوال ابن الحاجب النَّحويّة نحو قوله:" قال:" وإذا تنازع الفعلان" الأولى: العاملان؛ إذ قد يتنازع الاسمان، نحو: رأيت ضاربًا ومكرمًا زيدا (ابن جماعة، ٢٠١١م، صفحة ٤٩) ، وللمزيد ينظر: (ابن الحاجب أ.، ٢٠١٠م، صفحة ٢٤، ٢٧، ٥١، ٥٢، ٥٤، ٥٥، ٦٤، ٦٧، ٨٣، ٨٤، ٨٦، ٨٥، ٩٩، ١٠٠، ١١٤، ١١٧،١ ١٢٦، ١٦٤،).

وذكر أبو حيّان الأندلسي المصطلح كثيرًا، وقد ورد ذكره بالصيغتين: المصدرية(ينظر: أبو حيّان، (د.ت)، ٧/٧، وينظر: المصدر نفسه: ١٠٩/٥، ٨/ ٣٧٣،٣٦٤)، والتفضيل، ومن أمثلة ما أورده، استدلاله على جواز تعدد أخبار (كان) بعد أن صح تعدد خبر المبتدأ؛ إذ قال:" قد تقدم الكلام في تعدد الخبر إذا كان لمبتدأ واحد والخلاف فيه... وإذا كان يصح تعدد الأخبار على الخلاف الذي تقدم والعامل غير "كان" فالأنَّ يصح معها بطريق الأولى؛ إذ كانت أقوى من ذلك العامل إذ نسخت حكمه، فكما جاز ذلك مع العامل الأضعف فجوازه مع الأقوى أولى (الأندلسي أ.، د.ت، صفحة ٤/ ١٣١)"، وينظر: (الأندلسي أ.، د.ت، صفحة ١/ ٩٥، ١٠٥، ١٩٢، ٢٠٥) (الأندلسي أ.، ١٩٩٨م، صفحة ٢/ ٨٦٠، ٩١٦، ١٠٢١)، وقد اهتم المرادي (ت ٧٤٩هـ) المعاصر لأبي حيّان بالمصطلح فاستعمله بصيغتيه: المصدرية(ينظر: المرادي، ٢٠٠٦، ٤٠٢) والتفضيلية (المرادي أ.، ٢٠٠٦، صفحة ٦٩، ٩٨، ١١٤) (المرادي أ.، ١٩٩٢م، صفحة ٨٥، ٩٣، ١٨٦)، ولم يختلف استعماله لـ (الأولى) عمن سبقه من النَّحويين.

نعم استمر استعمال المصطلح من لدن نحويي القرن التاسع والعاشر الهجريين حكمًا معياريًا في دائرة التَّرجيح بين الأحكام النَّحويّة، فقد استعمله الزُّبيدي(ت٨٠٢هـ) صاحب كتاب(إئتلاف النصرة) بالصيغة المصدرية (الزبيدي أ.، ٢٠٠٧م، صفحة ١٣٥)، وصيغة التفضيل أيضًا(ينظر: (الزبيدي أ.، ٢٠٠٧م، صفحة ٤٤، ٦٠، ٩٠، ١١٣)، أمّا المَكُّودي (ت٨٠٧هـ) المعاصر للزُّبيدي، وهو من شُرَّاح الألفية، فقد أورده مرّة واحدة في بيت من أبيات الألفية وبصيغة التفضيل فقط (المكُّودي، ٢٠١٠م، صفحة ١٠٢)،أمّا في شرحه للألفية ؛فلم يستعمله قط.

وصرَّح الدماميني (ت ٨٢٨هـ) بالأولى، وبصيغتيه المصدرية (الدماميني أ.، ١٩٨٣م، صفحة ٣/ ٨، ٤/ ٩٦، ٢٢٣، ٢٨٨)، والتفضيلية عند ترجيحه تسمية البصريين ضمير الفصل من دون تسمية الكوفيين له بـ (العماد) مستندًا إلى معيار الأخص والأعم وفي هذا الصدد يقول:" وإذا كان الفصل أخص كانت التسمية فصلًا أولى أكثر

فائدة, فيكون أولى " (الدماميني أ.، ١٩٨٣م، صفحة ٢/ ١٢٨) (الدماميني م.، ٢٠٠٨م، صفحة ٦، ٢٥٨، ٥٢٦) ، واستعمل الجامي (ت ٨٩٨هـ) في (فوائده الضيائية) مصطلح الأولى بصيغتيه المصدرية (الجامي، ٢٠٠٩م، صفحة ١/ ١٧٣) والتفضيلية أيضًا (الجامي، ٢٠٠٩م، صفحة ١، ١٥٩، ١٧٩).

أمّا السيوطي؛ فلم يكتف بالتصريح بـ (الأولى) في مصنفاته؛ بل وضع حدًا له وفرّق بين (قياس الأولى) و(علة الأولى) كما مرّ بنا (ينظر: ص٥ من هذا البحث) ، إلى جانب ذكره المصطلح بالصيغة المصدرية (السيوطي أ.، د.ت، صفحة ٢/ ٢٨٥، ٣/ ٢١٩) وصيغة التفضيل كثيرًا (السيوطي أ.، ١٩٨٩م، صفحة ٢٢٩، ٢٣٦)و (السيوطي أ.، د.ت، صفحة ١/ ٤٠، ١٠٧، ٢٠٢، ٣٦٤).

وأورد شارح ألفيّة ابن مالك الأشموني (ت٩٢٩هـ) المصطلح بالصيغتين المصدرية (الاشموني، ١٩٩٨م، صفحة ١/ ٤٢٢)، والتفضيلة في أثناء حديثه عن مسألة عطف الجملة الاسمية على الفعلية؛ إذ يقول:" في عطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس ثلاثة أقوال:" أحدها الجواز مطلقًا وهو المفهوم من قول النَّحويين، في نحو: قام زيد وعمرو أكرمته، إنّ نصب (عمرو) أرجح؛ الأنَّ تناسبَ الجملتين أولى من تخالفهما" (الاشموني، ١٩٩٨م، صفحة ٢/ ٤٠٧) وينظر المصدر نفسه: ١/ ٢٣، ٢٧، ٤٤، ٨٥)، يفهم من هذا النص أنّه يجوز في (عمرو) أن يعرب مبتدأ، فتعطف الجملة الاسمية على الجملة الفعلية، لكنّ الأرجح والأولى النَّصب أي: يعرب (عمرو) في هذا المثال مفعولًا به فنقول: قام زيد وعمرًو أكرمتُ حتى تتفق الجملتان في الفعلية، وصرّح شارح (قواعد الإعراب) شيخ زاده القوجوي (ت٩٥٠هـ) بالمصطلح بصيغة التفضيل فقط (القوجوي، ١٩٩٥م، صفحة ٣٩، ٦٠، ٦٩، ٧٦)، وأورده الفاكهي (ت٩٧٢هـ) بالصيغة نفسها (الفاكهي، ١٩٩٦م، صفحة ١٢٨، ١٣١، ١٨٧)، بيد أنّه كان مقلًا في استعمال (الأولى).

المطلب الثالث

معايير التَّصريح بالأولى

أولًا: المعايير الأصولية النَّحويّة:

١- السَّماع:

بالنظر لأهمية السَّماع في التّقعيد النَّحوي، عُدَّ أحد أهم معايير النَّحويين القدماء في اطلاق حكم (الأولى) على مختلف المسائل النَّحويّة، ويتجلى هذا واضحًا فيما جاء من روافد السَّماع وأدلته ومنها:

أ- القرآن الكريم:

لا خلاف في أنَّ القرآن الكريم هو عماد الأدلة النَّقلية جميعها ،لأنَّه أوثق النّصوص العربيَّة، واعلاها فصاحة، ولهذا ارتكز عليه علماء العربية في تثبيت قواعدهم وبنائها ؛لأنّه على حد تعبير الفراء(ت٢٠٧هـ):" أعرب وأقوى في الحجة من الشعر" (الفراء، د.ت، صفحة ١/ ١٤١)، فهو أحد المعايير الرئيسة التي بُني عليها مصطلح (الأولى) في تعبيرات النَّحويين، والأمثلة كثيرة على اعتماد القرآن الكريم دليلًا استدلاليًا يحتكم إليه النَّحويون في جُلّ مسائلهم منها ما ذكره الباقولي(ت ٥٤٣هـ) في شأن إعراب ﴿لجنبه﴾ من قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّ الأنسَانَ الضُّرُّ دَعَانَا لِجَنْبِهِ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا﴾[سورة يونس: من الآية ١٢]، فقال:" قوله ﴿لجنبه﴾ في موضع الحال، أي دعانا مضطجعًا، ولهذا المعنى عطف عليه ﴿أو قاعدًا﴾ فيكون العامل في الحال ﴿دعانا﴾ وحمله أبو إسحق مرّة على﴿مسّ﴾ أي مسّ الأنسان مضطجعًا أو قاعدًا أو قائمًا (الضُّرُّ دَعَانا)، وحمله على الدعاء أولى لكثرة الآي في ذلك، من ذلك قوله:﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِهِمْ﴾[سورة ال عمران: من الآية ١٩١]، وقوله:﴿ فَذُو دُعَاءٍ عَرِيضٍ﴾[سورة فصلت: من الآية ٥١] " (الباقولي، ١٩٩٥م، الصفحات ٥٣١-٥٣٢) .

ب- الشعر:

عدَّ النَّحويون الشعر مصدرًا ورافدًا مهمًا من مصادر الاحتجاج النَّحوي، وأحد المعايير التي يستدلون بها في اطلاق أحكامهم النَّحويّة، والأمثلة كثيرة على استشهاد النَّحويين بالشعر على أولوية حكم ما أو ترجيح رأي ما، ومن هذه الأمثلة على ذلك ،ما ذكره سيبويه في باب(ما يجرى على الموضع لا على الاسم الذي قبله) وذلك قولك:" ليس زيد بجبان ولا بخيلا، وما زيد بأخيك ولا صاحبك والوجه فيه الجر لأنَّك تريد أن تشرك بين الخبرين، وليس ينقض إجراؤه عليك المعنى. وأن يكون آخره على أوله أولى، ليكون حالهما في الباء سواء كحالهما في غير الباء، مع قربه منه... ومما جاء من الشعر في الإجراء على الموضع قول عقيبة الأسدي (المبّرد، د.ت، صفحة ٢/ ٣٣٨، ٤/ ١١٢) (الانباري أ.، ٢٠٠٧م، صفحة ١/ ٣٣٢).

مُعاوِيَ إِنَّنَا بَشَرٌ فأسْجِحْ فَلَسْنا بِالجبالِ ولا الْحَدِيدَا

؛ الأنَّ الباء دخلت على شيء لو لم تدخل عليه لم يخل بالمعنى ولم يحتج إليها وكان نصبا" (سيبويه، ١٩٨٨م، صفحة ١/ ٦٧ وينظر المصدر نفسه : ١/ ٧٤) .

٢- القياس:

يُعدّ القياس معيارًا نقديًا مهمًا يميز الخطأ من الصواب بالنظر إلى المطّرد من كلام العرب، لذا اعتمد عليه النَّحويون في تقرير أحكامهم (الزبيدي س.، ١٩٩٧م، صفحة ١٣٥)، وهو ثاني الأدلة الأجماليَّة، ولولاه لأنغلق باب النَّحو، وحجية القياس شملت أغلب مسائل الدَّرس النَّحوي، فقد ورد عن أبي البركات الأنَّباري قوله:" اعلم أنّ إنكار القياس في النَّحو لا يتحقق؛ لأنَّ النَّحو كله قياس، ولهذا قيل في حدّه: النَّحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب" (الأنباري أ.، ١٩٥٧، صفحة ٩٥) .

ولهذا صار القياس دليلًا معتبرًا عند الكوفيين والبصريين معًا، يلجؤون إليه متى ما تنازعوا فيما بينهم في توجيه مسائل النحو وقضاياه، ومن ذلك خلافهم أزاء(مسألة التنازع) ،فقد نقل أبو البركات الأنَّباري معارضة الكوفيين للبصريين بالاستدلال بالقياس بوصفه حجةً عقليّةً تصد مذهب خصومهم ؛ إذ يقول:" وأما القياس فهو أن الفعل الأول سابق الفعل الثاني، وهو صالح للعمل كالفعل الثاني، إلا أنه لما كان مبدوءا به كان إعماله أولى؛ لقوة الابتداء والعناية به ولهذا لا يجوز إلغاء (ظننت) إذا وقعت مبتدأة، نحو (ظننت زيدا قائما) بخلاف ما إذا وقعت متوسطة أو متأخرة، نحو (زيد ظننت قائم، وزيد قائم ظننت)" (الانباري أ.، ٢٠٠٧م، صفحة ١/ ٧٣) .

٣- الإجماع:

الإجماع حجة عند النَّحويين، وهو من المعايير المهمة التي يستند إليها النَّحوي في الاستدلال وإثبات الحكم، والأولى واحد من هذه الأحكام التي أطلقها النَّحويون في مسائل عديدة متخذين منه دليلًا ومعيارًا راكزًا في إطلاقه.

وفي هذا المقام نذكر بعض الأمثلة التي ورد فيها الإجماع دليلًا للتصريح بالأولى، منها: الإجماع على كون (لا) غير زائدة و(أنّ) بمعنى لعلّ، وقد قُرِئت (أنّ) بالفتح مـرّة ، وبالكسر مرّة أخرى في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[سورة االأنَّعام: من الآية ١٠٩]، قال الزجّـاج(ت٣١١هـ) :" والقول الأول أقوى وأجود في العربية والكسر أحسنها وأجودها، والذي ذكر أنّ (لا) لغو غالط؛ لأنَّ ما كان لغوا لا يكون غير لغو، من قرأ:" إنّها إذا جاءت" بكسر إنّ، فالإجماع أنّ (لا) غير لغو، فليس يجوز أن يكون معنى لفظة مرة النفي ومرة الإيجاب، وقد أجمعوا أنّ معنى أنّ ههنا إذا فتحت معنى لعلّ، والإجماع أولى بالإتباع". أراد بالقول الأول فتح همزة (أنّ) (الزجاج، ١٩٨٨م، صفحة ٢/ ٢٨٣) ، (تنسب هذه القراءة إلى مجاهد (ت١٠٣هـ) وابن كثير(ت١٢٠هـ) وأبي عمرو(ت ١٥٤هـ)، وكان شيبة (١٣٠هـ) والأعمش (ت ١٤٨هـ)، ينظر: (الفارسي أ.، ١٩٩٣م، صفحة ٣/ ٣٧٦).

٤- استصحاب الحال:

البحث عن الأصول والفروع هو لب قضيّة الاستصحاب لذلك اهتم النَّحويون بتتبع الأصل منذ وقتٍ مبكرٍ جدًا من تأريخ التقعيد النَّحوي (الطنطاوي، ٢٠١٦م، صفحة ٣١١)، وبغض النَّظر عن إنَّه من الأصول المعتبرة أم لا، فقد استدلَّ به النَّحويون على أولويَّة إبقاء الأصل أو المحافظة عليه عند عدم الدليل على العدول عنه، واحتجّوا به كثيرًا في المسائل النَّحويّة.

ومن استدلالهم بالاستصحاب ما ذكره سيبويه في باب (الحروف التي لا يليها بعدها إلا الفعل) مستدلًا بالاستصحاب على أولويَّة أن يأتي الفعل بعد حروف الاستفهام؛ لأنَّه الأصل إذ يقول:" واعلم أنه إذا اجتمع بعد حروف الاستفهام نحو (هل وكيف ومن) اسم وفعل، كان الفعل بأن يلي حرف الاستفهام أولى؛ لأنَّه عندهم في الأصل من الحروف التي يذكر بعدها الفعل". (سيبويه، ١٩٨٨م، صفحة ٣/ ١١٥ وينظر المصدر نفسه : ١/ ١٣٧ ، ٢٤٢، ٣/ ١٩٧)، يظهر من هذا النَّص أنّ استصحاب الأصل كان معيارًا واضحًا في اطلاق حكم الأولى.

ثانيًا: معايير التَّعليل النَّحوي:

١- علة الاستغناء:

وردت علة الاستغناء في تراث النَّحويين، وعللوا بها حكم الأولى، فقد علل ابن الحاجب أولوية حذف نون الوقاية استغناء بنون الإعراب في قراءة نافع (ابن مجاهد، ١٤٠٠هـ، صفحة ٣٦٧) (الفارسي أ.، ١٩٩٣م، صفحة ٥/ ٤٥) ، لقوله تعالى:﴿فَبِمَ تُبَشِّرُونَ﴾[سورة الحجر: من الآية ٥٤]، فقال:" فالمحذوف نون الوقاية استغناء عنها بنون الإعراب، وهذا أولى من أن تقدر نون الإعراب محذوفة استغناء عنها بنون الوقاية، لأنَّ نون الوقاية أمر استحساني لا دلالة لها، ونون الإعراب لمعنى. فإذا اجتمعا وقدر حذف أحدهما كان حذف ما لا دلالة له أولى". (ابن الحاجب أ.، ١٩٨٩م، صفحة ٢/ ٥٤٠ وينظر المصدر نفسه : ١/ ٤٣٠)، وأصل (تبشرون) تبشرونَني فحذفت النون الأولى لاجتماع النونين, وليس هذا الحذف بلازم, لأنَّه لم يدخل جازم. (ابن الخباز، ٢٠٠٧، صفحة ٣٥٥) .

٢- علة التعويض:

تأتي هذه العلة غالبا في التَّعليل لما جاء عوضًا عن المحذوف. (شعبان ، ٢٠٠٩م، صفحة ٢٤٥)، وقد يُتصوَّر أنّ هذه العلة تلازم المسائل الصرفية فقط، لكنّ المسائل النَّحويّة الواردة بخصوص هذه العلة تثبت العكس، فقد اعتلّ النَّحويون بعلة التعويض في تعليل حكم الأولى، ومن الأمثلة على ذلك ما ذكره ابن الورّاق(ت٣٨١هـ) من أولوية اضمار (أنْ) بعد الفاء في جواب الشرط؛ لأنَّ الفاء عوضًا عنها، فقال: " وإنَّما كانت (أن) بالإضمار أولى؛ لأنَّ الأصل في حروف النَّصب أن يليها الماضي والمضارع، فلقوتها كانت أولى بالإضمار من أخواتها، وجاز أن تضمر، وتعملها وإن كانت حرفًا، لأنَّ الفاء قد صارت عوضا منها، ولم يجز إظهارها، لأنَّ ما قبلها في تقدير المصدر من غير إظهار اللفظ، فلما كان المعطوف عليه مصدرا غير مظهر، اختاروا أن تكون (أنْ) مضمرة بعد الفاء، ليشاكل ما قبلها" (ابن الوراق ، ١٩٩٩م، صفحة ٤٣٠ وينظر المصدر نفسه : ١٩٦، ٢١٣، ٤٠٩).

٣- علة الاستثقال:

ذكر الكفوي أنّ المراد بالثقيل من الكلمات هو:" ما كثرت مدلولاته ولوازمه، كالفعل، فإن مدلولاته الحدث والزّمان، ولوازمه الفاعل والمفعول والتّصرف وغير ذلك" (الكفوي، ١٩٨٩م، صفحة ٣٢٤)، والثقل من العلل التي راعتها العرب في كلامها، فالمتكلم يتجنب الكلام الثقيل الكثير، فيستثقل عبارة أو كلمة أو حرفًا، ويبتعد عن الثقل قاصدًا الخفة (القرشي، ١٩٩٥، صفحة ٨٠٧) ، وقد تحدّث ابن يعيش عن وجوب إظهار (أن) الناصبة مع (لا) النافية معللًا هذا الوجوب بأوجه عدةٍ، منها قوله:" ووجه ثان، وهو أنَّهم كرهوا أن يباشروا باللام لفظ (لا)، فيتوالى لامان، وذلك مستثقل، فأظهروا (أن) ليزول ذلك الثقل؛ لأنَّ حذف (أن) إنّما كان لضربٍ من التّخفيف، فلما أدى إلى ثقل من جهة أخرى عادوا إلى الأصل، وكان احتمال الثقل مع موافقة الأصل أولى من احتمال الثقل مع مخالفة الأصل بحذف (أنْ) الناصبة". (ابن يعيش، ٢٠٠١م، صفحة ٤/ ٢٤٣).

٤- علة الجواز:

الجواز هو:" أحد الأحكام التي تعتري وجوه الكلام وطرق الأنتحاء بها وهو قسيم الوجوب والشذوذ والإمتناع والاضطرار" (اللبدي ، ١٩٨٥م، صفحة ٥٩)، يقول ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ):" وما وقع ظرفا، فالأكثر أنّه مقدرٌ بجملةٍ كقولك: زيد في الدار، وزيد أمامك، ومنهم من يقول: هو من قبيل المفردات، فيقدر المتعلق مفردا... والأول أولى من وجهين: أحدهما: أنّ وقوعه خبرًا عارض ووقوعه متعلقا أصل، فكان اعتبار الأصل أولى، والثاني: أنّه قد ثبت جواز دخول الفاء في مثل: كلُّ رجلٍ في الدار فله درهم، فلولا أنّ المتعلق مقدرٌ بفعلٍ لم يجز دخول الفاء، للاتفاق على أنّه لو صرح بالاسم متعلقًا لما صح دخول الفاء، فلأنَّ يكون ذلك في التقدير أولى، ولما

صح دخول الفاء ثبت أن يقدر ممَّا يصح دخولها معه وهو الفعل، ووجب أن لا يقدر ما لا يصح دخولها معه وهو الاسم". (ابن الحاجب أ.، ١٩٨٩م، صفحة ٢/ ٥٧٨ وينظر المصدر نفسه / ٢/ ٧٥٣) (الانباري أ.، ٢٠٠٧م، صفحة ١/ ٥٨).

٥- علة الفرق:

تستعمل هذه العلة في تفسير ما ورد من التفريق بين حرفٍ وحرفٍ أو صيغةٍ وصيغةٍ (شعبان ، ٢٠٠٩م، صفحة ٢٤٣)، وقد وردت هذه العلة في تفسير اطلاق حكم الأولى، ومن الأمثلة الواردة تعليل أبي الحسن المجاشعي(ت٤٧٩هـ) نصب المفعول به، فقال:" ويقال: لِمَ نُصِبَ المفعول؟، والجواب: أنّهم نصبوه، للفرق بينه وبين الفاعل، وكان هو أولى بالفتح؛ لكثرة المفعولات فاختاروا لها أخف الحركات؛ ليكثر في كلامهم ما يستخفون، وأعطوا الفاعل الضمة؛ لأنَّه واحد ليقل في كلامهم ما يستثقلون" (المجاشعي، ٢٠٠٧م، صفحة ١٣٤).

المطلب الرابع

مراعاة الأولى في التَّراكيب النَّحويّة دراسة تطبيقية

أولًا: في الأسماء:

١- النكرة والمعرفة:

تحدّث أبو الحسن الفارسي(ت٣٧٧هـ) عن رفع "صلاتُهم" من قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً﴾[سورة الأنفال: من الآية: ٣٥]، فقال:" الوجه: الرفع في قوله (جل وعزّ) صلاتُهم؛ لأنَّه معرفة، والمعرفة أولى بأن يكون المحدّث عنها من النّكرة؛ لأنَّ النَّكرة شائعةٌ غير مختصةٍ، فتلتبس، ولا تختص لما فيها من الشّياع، فكرهوا أن يقربوا باب لبس، ويشبه أن يكون القارئ إنّما أخذ به، لمّا رأى الصلاة مؤنّثة في اللفظ، ولم يلحق الفعل علامة للتأنيث، فلمّا لم ير فيه علامة التأنيث أسنده إلى المذكّر الذي هو المكاء ولم يكن ينبغي هذا؛ لأنَّ الفعل الذي لم تلحقه علامة التأنيث قد أسند إلى المؤنّث كقوله:﴿وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةُ﴾[سورة هود: من الآية: ٦٧]" (الفارسي أ.، ١٩٩٣م، صفحة ٤/ ١٤٥) .

٢- إعراب اسم الإشارة (هذا).

إنّ الأصل في أسماء الإشارة أن يشار بها إلى الأشياء المشاهدة المحسوسة حقيقة، نحو (هذا الفتى أكبر من هذا)، أمّا استعمالها في الإشارة إلى الأشياء غير المشاهدة أو غير المدركة بالحواس؛ فمجاز (السامرائي ف.، ٢٠٠٠م، صفحة ١/ ٨٨) ، ومن الأمثلة الواردة توجيه أبي جعفر النحّاس(ت٣٣٨هـ) لاسم الإشارة (هذا) في قوله تعالى:﴿هَذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ﴾[سورة ص: الآية: ٥٧]، إذ ذكر جملةً من الأوجه الإعرابية ورجّح أحدها فقال:" هذا في موضع رفع بالابتداء وخبره "حميم" على التقديم والتأخير أي: هذا حميم وغسّاق فليذوقوه، ويجوز أن يكون "هذا" في موضع رفع بالابتداء و"فليذوقوه" في موضع الخبر، ويجوز أن يكون المعنى الأمر هذا وحميم وغساق إذا لم تجعلهما خبرا فرفعهما على معنى: هو حميم وغساق...ويجوز أن يكون هذا في موضع نصبٍ بإضمار فعلٍ، كما تقول: زيدا أضربه، والنصب في هذا أولى" (النحاس، ١٣٢١هـ، صفحة ٣/ ٣١٥).

٣- الأسماء الموصولة:

ذكر الفارسي أنّ الأسماء الموصولة هي التي:" تتم بصلات وعوائد تُضم إليها وصلاتها لا تكون إلا جملًا محتملة للصدق والكذب" (الفارسي أ.، ١٩٦٩م، صفحة ٥٤)، وسُميّت موصولة؛ " لأنَّها وصلت بما بعدها؛ لأنَّها لا تستقل بنفسها, وهي محتاجة إلى صلاتها كاحتياج الحروف إلى غيرها" (ابن بابشاذ، ١٩٧٧، صفحة ١/ ١٧٧)، فهي ناقصة الدَّلالة لا يظهر معناها بوضوح إلَّا إذا وصلت بالصلة(ينظر: (السامرائي ف.، ٢٠٠٠م، صفحة ١/ ١١٩)، كلّ الأسماء الموصولة تفتقر وتحتاج إلى الصلة، وهذه الصلة لابدّ أن تكون جملة، والجملة لابدّ لها من عائد يربطها بالموصول، وقد نصَّ البعلي شارح جمل عبد القاهر الجرجاني(ت٤٧١هـ) على هذه المسألة إذ قال:" وأمّا العائد، فضمير يربط الصلة بالموصول، وإنّما افتقر إليه؛ الأنَّ الجملة تامّة كالجزء من الموصول، والذي يصح صلة كلّ جملة، فلا بُدّ لها من رابطٍ يربطها بالموصول كخبر المبتدأ إذا كان جملة، بل أولى" (البعلي، ٢٠٠٢م، صفحة ٢/ ٧٨٣).

٤- المبتدأ:

يرتبط المبتدأ بالخبر عن طريق الإسناد الخبري، وهناك جملةُ أمورٍ تعمل على توضيح التَّرابط بينهما، نحو: الصيغة الاسمية للمبتدأ، وتعيين المبتدأ بأن يكون أحد المعارف، والحالة الإعرابية، والمطابقة في التذكير والتأنيث والعدد، ومسائل عود الضمير والتَّقديم والتَّأخير (حماسة ، ٢٠٠٣م، الصفحات ٩٨-١٠٠)، ومن المسائل الواردة في هذا الشأن ما ذكره الزمخشري وهي أنّ الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، وهذه المعارف بعضها أعرف من بعض، وقد رتبها الزمخشري بحسب الأعرف منها ؛إذ قال:" فالمعرفة ما دلّ على شيءٍ بعينه، وهو على خمسة

أضرب: العلم الخاص، والمضمر، والمبهم، وهو شيئان: أسماء الإشارة والموصولات، والداخل عليه حرف التعريف، والمضاف إلى أحد هؤلاء إضافة حقيقة، وأعرفها المضمر، ثم العلم، ثم المبهم، ثم الداخل عليه حرف التعريف، وأمّا المضاف، فيعتبر أمره بما يضاف إليه، وأعرف أنواع المضمر ضمير المتكلم، ثم المخاطب، ثم الغائب" (الزمخشري أ.، ١٩٩٣م، صفحة ٢٤٥)، أمّا ابنُ السرّاج، فذهب إلى أنّ اسم الإشارة أعرف المعارف (ابن السراج، د.ت، صفحة ١/ ٢٦)، فهو يرى أولويّة تقديم اسم الإشارة على العلم، إذ قال:" فإن قلت: (زيدٌ هذا) فـ (زيد) مبتدأ و(هذا) خبره, والأحسن أن تبدأ بـ (هذا)؛ الأنَّ الأعرف أولى بأن يكون مبتدأ" (ابن السراج، د.ت، صفحة ١/ ١٥٤).

ثانيًا: في الأفعال:

١- الفعل المضارع:

المضارع هو المشابه للاسم في الإعراب والبناء، وهو يصلح لزماني الحال والاستقبال، تقول: يقوم زيد ويصلي عمرو فيصلح للحال، أي: هو في حال قيام وصلاة، ويصلح للاستقبال أي: يقوم غداً، ويصلي غدًا أو وقتًا ما آخر من أوقات الاستقبال فإذا دخلته السين أو سوف أخلصتاه للاستقبال وقصرتاه بعد أن كان شائعًا على مخصوصٍ (ابن الخشاب، ١٩٧٢هـ، صفحة ٢٢).

وذكر ابن جنّي هذا المعنى بقوله:" والحاضر ما قرن به الحاضر من الأزمنة نحو قولك هو يقرأ الآن وهو يصلي الساعة وهذا اللفظ أيضًا يصلح للمستقبل إلا أن الحال أولى به من الاستقبال تقول هو يقرأ غدا ويصلي بعد غد فإن أردت إخلاصه للاستقبال أدخلت فيه السين أو سوف قلت سيقرأ غدا وسوف يصلي بعد غد" (ابن جني ا.، (د.ت)، صفحة ٢٣) .

٢- فعل الأمر:

اختلف النَّحويون في بناء فعل الأمر، وقد نصّ ابن عقيل على هذا الاختلاف بقوله: "والثَّاني: ما اختلف في بنائه والراجح أنّه مبني وهو فعل الأمر نحو اضرب وهو مبني عند البصريين ومعرب عند الكوفيين" (ابن عقيل، ١٩٨٠م، صفحة ٣٨)، نجد في عبارات النَّحويين أنّ الأمر بالفعل أولى، وتترافق هذه العبارة مع تجويز النَّصب أو ترجيحة في مسألة نحوية معينة، نحو إعراب قوله تعالى:﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾[سورة النور: ٢]،علل الزجّاج سبب اختيار الخليل وسيبويه النَّصب أي " الزانيةَ والزاني" فقال:" وإنّما اختار الخليل وسيبويه النَّصب (سيبويه، ١٩٨٨م، صفحة ١/ ١٤٤) ؛لأنَّه أمر، وأن الأمر بالفعل أولى، والنصب جائز

على معنى اجلدوا الزانيةَ والزاني" (الزجاج، ١٩٨٨م، صفحة ٤/ ٢٨)، فالنصب في هذا المحل على تقدير فعل أمرٍ محذوف دلّ عليه السياق والمسوغ للنصب أنّ الأمر بالفعل أولى من غيره.

ثالثًا: في الأدوات والحروف:

١- باء القسم:

علّ ابن يعيش أولويَّة اختصاص الباء بالقسم من دون غيرها من أحرف القسم، إذ قال:" وإنّما خصوا الباء بذلك دون غيرها من حروف الجر لأمرين، أحدهما: أنّها الأصل في التعدية، والثَّاني: أنّ الباء معناها الإلصاق، والمراد إيصال معنى الحلف إلى المحلوف، فلذلك كانت أولى، إذ كانت مفيدة هذا المعنى، والذي يؤيد عندك أنّ الباء الأصل في حروف القسم أنّها تدخل على المضمر، كما تدخل على المظهر، فتقول: "بالله لأقومن"، و"به لأفعلن". والواو لا تدخل إلا على المظهر ألبتة، تقول: والله لأقومن، ولو أضمرت؛ لقلت: به لأفعلن ولا تقول: وه، ولا (وك)، فرجوعك مع الإضمار إلى الباء يدل أنّها هي الأصل؛ الأنَّ الإضمار يرد الأشياء إلى أصولها " (ابن يعيش، ٢٠٠١م، صفحة ٤/ ٤٩٠) وينظر: (بن مالك، ٢٠١٠م، صفحة ١/ ١٩٣).

٢- الفاء الواقعة في جواب الشرط:

يقترن جواب الشرط بالفاء إذا كان مبتدأ وخبرا نحو: إن يأتني زيد فأنا أكرمه، وقد علّ ابن الورّاق أولويّة الفاء من دون سائر حروف العطف، فقال:" وإنّما وجب إدخال الفاء؛ لأنَّ المبتدأ والخبر جملة تقوم بنفسها، وليس لـ (إن) فيها تأثير؛ لأنَّها ليست من عوامل الأسماء ،فلو جاز أن يلي المبتدأ والخبر الشرط، لم يعلم أنّه متعلق به، وجاز أن يعتقد انقطاعه مما قبله، فأدخلوا الفاء ليتصل ما بعدها بما قبلها، وإنّما كانت أولى من سائر حروف العطف؛ لأنَّها توجب أن يكون ما بعدها عقيب ما قبلها، وليس (الواو) كذلك؛ لأنَّها توجب الجمع بين شيئين، ولا يكون لفظها دلالة على أنَّ الجواب يستحق بوقوع الشرط، ولم يجز استعمال (ثم) ؛ لأنَّها للتراخي" (ابن الوراق ، ١٩٩٩م، صفحة ٤٤٠) .

خاتمةُ البحثِ ونتائجُه

قام هذا البحث على دراسة جهود أسلافنا من علماء النَّحو في مجال الاستدلال بالأولى، وفي خاتمة المطاف نوّد أن نذكر أبرز النتائج التي توصلنا إليها في البحث وهي على النَّحو الآتي:

١- أطلق النَّحويون أكثر من حكم على المسألة النَّحويّة الواحدة ؛ممّا أدى إلى ترافق الأولى مع غيره من المصطلحات التَّقييميَّة الأخرى، وهذا التَّرافق كان لغرض تقوية الحكم وثبوته وتوكيده.

٢- إنَّ الاستدلال بالأولى يمثل جانبًا مهمًا من جهود النَّحويين، إذ كانوا يستدلون به في إطلاق أحكامهم النَّحويّة والبت والفصل في مسائل النَّحو المختلفة ابتداءً بالخليل وتلميذه سيبويه ومن تبعهم من العلماء وانتهاءً بالمتأخرين من النَّحويين.

٣- اتضح لنا أنَّ الاستدلال بالأولى قد شمل كل أبواب النَّحو، مما يتصل بالتَّراكيب والصيغ ودلالات الأفعال والأسماء ووجوه الإعراب، وما يجوز وما لا يجوز.

٤- توصل البحث إلى أنّ مصطلح الأولى كان متفاوتًا في الاستعمال من لدن النَّحويين عبر القرون المختلفة، فبعض القرون شهدت استعمالًا واسعًا للمصطلح ،كالقرن الرابع والسابع والثامن الهجري، وبعضها قلّ استعمال المصطلح فيها كالقرن الثاني والثالث والخامس الهجري.

المراجع

أبو إسحاق ، إبراهيم بن السري بن سهل(ت٣١١هـ) الزجاج. (١٩٨٨م). *معاني القرآن وإعرابه* (المجلد / الطبعة الأولى). (تحقيق: عبد الجليل عبدة الشلبي، المترجمون) بيروت: عالم الكتب.

أبو اسحاق ، أحمد بن محمد بن ابراهيم(ت٤٢٧هـ) الثعلبي. (٢٠٠٢م). *الكشف والبيان عن تفسير القرآن* (المجلد / الطبعة الأولى). (تحقيق: أبو محمد بن عاشور، المترجمون) بيروت: دار إحياء التراث العربي.

أبو البركات ، عبد الرحمن بن عبيد الله الانباري(ت٥٧٧هـ) الأنباري. (١٩٥٧). *لمع الأدلة في أصول النحو مطبوع مع الإعراب في جدل الإعراب* (المجلد / د.ط). (تحقيق: سعيد الافغاني، المترجمون) سوريا: مطبعة الجامعة السورية.

أبو البركات ، عبد الرحمن بن محمد الأنباري. (١٩٨٣). *منثور الفوائد* (المجلد / الطبعة الأولى). (تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، المترجمون) بيروت: مؤسسة الرسالة.

أبو البركات ، عبد الرحمن بن محمد الانباري. (١٩٩٩م). *أسرار العربية* (المجلد / الطبعة الاولى). دار الارقم بن ابي الارقم.

أبو البركات ، عبد الرحمن بن محمد الأنباري. (٢٠١٠م). *البيان في غريب إعراب القرآن* (المجلد / الطبعة الثانية). (تحقيق :د.جودة مبروك محمد، المترجمون) القاهرة: مكتبة الآداب.

أبو البركات، عبد الرحمن بن احمد بن محمد (ت٨٩٨هـ) الجامي. (٢٠٠٩م). *الفوائد الضيائية* (المجلد / الطبعة الأولى). (تحقيق:احمد عزو عناية وآخرون، المترجمون) بيروت: دار إحياء التراث العربي.

أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد الانباري. (٢٠٠٧م). *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين* (المجلد / د.ط). (تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المترجمون) بيروت: المكتبة العصرية.

أبو البقاء ، أيوب بن موسى (ت١٠٩٤هـ) الكفوي. (١٩٨٩م). *الكليات* (المجلد / د.ط). (تحقيق: د.عدنان درويش ومحمد المصري، المترجمون) بيروت: مؤسسة الرسالة.

أبو البقاء ، يعيش بن علي (ت٦٤٣هـ) ابن يعيش. (٢٠٠١م). *شرح المفصل* (المجلد /الطبعة الاولى). (تحقيق: د. اميل بديع يعقوب، المترجمون) بيروت: دار الكتب العلمية.

أبو الثناء ، محمود بن عبد الله بن محمود (ت ١٢٧٠هـ) الآلوسي. (١٤١٥هـ). *روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني* (المجلد / الطبعة الأولى). (تحقيق: علي عبد الباري عطية، المترجمون) بيروت: دار الكتب العلمية.

أبو الحسن ، طاهر بن أحمد (ت ٤٦٩هـ) ابن بابشاذ. (١٩٧٧). *شرح المقدمة المحسبة* (المجلد الاولى). الكويت: / المطبعة العصرية.

أبو الحسن ، علي بن الحسين بن علي الباقولي. (١٩٩٥م). *كشف المشكلات وإيضاح المعضلات* (المجلد / الطبعة الأولى). (تحقيق: د.محمدد احمد الدالي، المترجمون) دمشق: مطبعة الصباح.

أبو الحسن ، علي بن فَضال بن علي (ت٤٧٩هـ) المجاشعي. (٢٠٠٧م). *شرح عيون الإعراب* (المجلد / الطبعة الأولى). (تحقيق: د.عبد الفتاح سليم، المترجمون) القاهرة: مكتبة الآداب.

أبو الحسن ، علي بن محمد بن عيسى (ت٩٢٩هـ) الاشموني. (١٩٩٨م). *شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى (منهج السالك إلى الفية ابن مالك)* (المجلد / الطبعة الأولى). بيروت: دار الكتب العلمية.

أبو الحسن ، محمد بن عبد الله بن العباس (ت٣٨١هـ) ابن الوراق . (١٩٩٩م). *علل النحو* (المجلد / الطبعة الاولى). (تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، المترجمون) الرياض: مكتبة الرشد.

أبو الحسن، سعيد بن مسعدة (ت٢١٥هـ) الأخفش الاوسط. (١٩٩٠م). *معاني القرآن* (المجلد / الطبعة الأولى). (تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، المترجمون) القاهرة: مكتبة الخانجي.

أبو الحسن، علي بن أحمد بن محمد (ت٤٦٨هـ) النيسابوري. (١٤٣٠هـ). *التفسير البسيط* (المجلد / الطبعة الأولى). (تحقيق: لجنة علمية بجامعة الإمام محمد بن سعود، المترجمون) الرياض: جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية.

أبو الحسين، احمد بن فارس بن زكريا (ت٣٩٥هـ) ابن فارس. (١٩٩٧م). *الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها* (المجلد / الطبعة الاولى). بيروت: دار الكتب العلمية.

أبو العباس ، احمد بن الحسين بن احمد (ت ٦٣٩هـ) ابن الخباز. (٢٠٠٧). *توجيه اللمع* (المجلد / الطبعة الثانية). (تحقيق : د.فايز زكي محمد دياب، المترجمون) مصر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع.

أبو العباس ، محمد بن يزيد بن عبد(ت٢٨٥هـ) المبِّرد. (د.ت). *المقتضب* (المجلد / د.ط). (تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المترجمون) بيروت: عالم الكتب.

أبو العباس، أحمد بن محمد بن علي(ت٧٧٠هـ) الفيومي. (د.ت). *المصباح المنير في غريب الشرح الكبير*. بيروت: المكتبة العلمية.

أبو الفتح ، عثمان (ت٣٩٢هـ) ابن جني. ((د.ت)). *الخصائص* (المجلد / الطبعة الرابعة). مصر: الهيئة المصرية العامة.

ابو الفتح، عثمان ابن جني. ((د.ت)). *اللمع في العربية* (المجلد / (د.ط)). (تحقيق :فائز فارس، المترجمون) الكويت: دار الكتب الثقافية.

أبو الفضل ، عبد الرحمن بن الكمال السيوطي. (١٩٨٩م). *الاقتراح في أصول النَّحو وجدله* (المجلد / الطبعة الأولى). (تحقيق: د. محمود فجال، المترجمون) دمشق: دار القلم.

أبو الفضل ، عبد الرحمن بن الكمال بن أبي بكر(ت ٩١١هـ) السيوطي. (د.ت). *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع* (المجلد / د.ط). (تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المترجمون) مصر: المكتبة التوفيقية.

أبو الفضل، محمد بن مكرم بن علي (ت٧١١هـ) ابن منظور. (١٤١٤هـ). *لسان العرب* (المجلد /الطبعة الثالثة). بيروت: دار صادر.

أبو القاسم ، محمود بن عمرو الزمخشري. (١٤٠٧هـ). *الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل* (المجلد / الطبعة الثالثة). بيروت: دار الكتاب العربي.

أبو القاسم ، محمود بن عمرو بن أحمد (ت ٥٣٨هـ) الزمخشري. (١٩٩٣م). *المفصل في صنعة الإعراب* (المجلد / الطبعة الأولى). (تحقيق: د. علي بو ملحم، المترجمون) بيروت: مكتبة الهلال.

أبو المظفر ، منصور بن محمد بن عبد الجبار(ت٤٨٩هـ) السمعاني. (١٩٧٧م). *تفسير القرآن* (المجلد / الطبعة الأولى). (تحقيق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، المترجمون) الرياض: دار الوطن.

أبو بشر ، عمرو بن عثمان بن قنبر(ت١٨٠هـ) سيبويه. (١٩٨٨م). *الكتاب* (المجلد / الطبعة الثالثة). (تحقيق : عبد السلام محمد هارون، المترجمون) مكتبة الخانجي.

أبو بكر ، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد(ت٤٧١هـ) الجرجاني. (١٩٨٧م). *المفتاح في الصرف* (المجلد / الطبعة الأولى). (تحقيق: الدكتور علي توفيق الحمد، المترجمون) بيروت: مؤسسة الرسالة.

أبو بكر ، محمد بن السري بن سهل (ت٣١٦هـ) ابن السراج. (د.ت). *الأصول في النحو* (المجلد / د.ط). (تحقيق:عبد الحسين الفتلي، المترجمون) بيروت: مؤسسة الرسالة.

أبو بكر، احمد بن موسى بن العباس (ت ٣٢٤هـ) ابن مجاهد. (١٤٠٠هـ). *السبعة في القراءات* (المجلد / الطبعة الثانية). (تحقيق: شوقي ضيف، المترجمون) مصر: دار المعارف.

أبو جعفر، أحمد بن عبد النّور بن أحمد(ت ٧٠٢هـ) المالقي المالقي. (٢٠١٤م). *رصف المباني في شرح حروف المعاني* (المجلد / الطبعة الرابعة). (تحقيق:د. أحمد محمد الخّراط، المترجمون) دمشق: دار القلم.

أبو جعفر، أحمد بن محمد إسماعيل (ت٣٣٨هـ) النحاس. (١٣٢١هـ). *إعراب القرآن* (المجلد / الطبعة الأولى). (تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، المترجمون) بيروت: منشورات محمد علي بيضون.

أبو حفص، عمر بن علي بن عادل (ت٧٧٥هـ) الدمشقي. (١٩٩٨م). *اللباب في علوم الكتاب* (المجلد / الطبعة الأولى). (تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، المترجمون) بيروت: دار الكتب العلمية.

أبو حيان ، محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي. (١٩٩٨م). *ارتشاف الضرب من لسان العرب* (المجلد / الطبعة الأولى). (تحقيق: رجب عثمان محمد، المترجمون) القاهرة: مكتبة الخانجي.

أبو حيان ، محمد بن يوسف بن حيان(ت ٧٤٥هـ) الأندلسي. (د.ت). *التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل* (المجلد / الطبعة الأولى). (تحقيق: د. رجب عثمان محمد، المترجمون) دمشق: دار القلم.

أبو زكريا ، يحيى بن محمد بن محمد (ت١٠٩٦هـ) الشاوي. (١٩٩٠م). *ارتقاء السيادة في علم اصول النَّحو العربي* (المجلد ، الطبعة الأولى). (تحقيق: د. عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، المترجمون) دمشق: دار سعد الدين.

أبو زكريا، يحيى بن زياد بن عبد الله (ت٢٠٧هـ) الفراء. (د.ت). *معاني القرآن* (المجلد / الطبعة الأولى). (تحقيق: أحمد يوسف النجاتي وآخرون، المترجمون) مصر: دار المصرية للتأليف والترجمة.

أبو زيد ، عبد الرحمن بن علي بن صالح (ت٨٠٧هـ) المكُّودي. (٢٠١٠م). *شرح المكُّودي على الألفية في علمي الصرف والنَّحو* (المجلد / الطبعة الثالثة). (تحقيق: إبراهيم شمس الدين، المترجمون) بيروت: دار الكتب العلمية.

أبو عبد الرحمن ، الخليل بن احمد بن عمرو(ت ١٧٥هـ) الفراهيدي. (د.ت). *العين* (المجلد / د.ط). (تحقيق: د.مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، المترجمون) دار ومكتبة الهلال.

أبو عبد الله ، عبد القاهر بن محمد بن ابي الفتح (ت ٧٠٩هـ) البعلي. (٢٠٠٢م). *الفاخر في شرح جمل عبد القاهر* (المجلد / الطبعة الأولى). (تحقيق: د.ممدوح محمد خسارة، المترجمون) الكويت: التراث العربي.

أبو عبد الله ، عبد اللطيف بن أبي بن أحمد بكر الشرجي (ت ٨٠٢هـ) الزبيدي. (٢٠٠٧م). *ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة* (المجلد / الطبعة الثانية). (تحقيق: د.طارق الجنابي، المترجمون) بيروت: عالم الكتب.

أبو عبد الله ، محمد بن ابراهيم بن سعد الله (ت٧٣٣هـ) ابن جماعة. (٢٠١١م). *شرح كافية ابن الحاجب في النحو : تحقيق محمد حسن محمد حسن اسماعيل* (المجلد / الطبعة الاولى). بيروت، بيروت: كتاب ناشرون.

أبو عبد الله، بن أبي بكر بن عمر الدماميني(ت٨٢٨هـ) الدماميني. (١٩٨٣م). *تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد* (المجلد / الطبعة الأولى). (تحقيق : د. محمد بن عبد الرحمن المفدى، المترجمون) د.م.

أبو عبد الله، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر(ت ٦٦٦هـ) الرازي. (١٩٩٩م). *مختار الصحاح* (المجلد / الطبعة الخامسة). (تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المترجمون) بيروت: المكتبة العصرية.

أبو عبد الله، محمد بن محمد بن عبد الله (ت٦٨٦هـ) أبن الناظم. (٢٠٠٠م). *شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك* (المجلد / الطبعة الأولى). (تحقيق:محمد باسل عيون السود، المترجمون) بيروت: دار الكتب العربية.

أبو علي ، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي. (١٩٦٩م). *الايضاح العضدي* (المجلد / الطبعة الأولى). (تحقيق: د.حسن شاذلي فرهود، المترجمون) الرياض: كلية الآداب.

أبو علي ، عمر بن محمد بن عمر (ت٦٤٥هـ) الشلوبين. (١٩٩٣م). *أمثلة الجزولية* (المجلد / الطبعة الأولى). (تحقيق: د.تركي بن سهو بن نزال العتيبي، المترجمون) بيروت: دار صادر.

أبو علي الحسن، بن قاسم بن عبد الله المرادي. (٢٠٠٦). *شرح التسهيل(القسم النحوي)* (المجلد / الطبعة الأولى). (تحقيق:محمد عبد النبي محمد احمد عبيد، المترجمون) المنصورة: مكتبة الايمان.

أبو علي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار(ت ٣٧٧هـ) الفارسي. (١٩٩٣م). *الحجة للقراء السبعة* (المجلد / الطبعة الثانية). (تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاني، المترجمون) دمشق: دار المأمون للتراث.

أبو علي، الحسن بن قاسم بن عبد الله(ت ٧٤٩هـ) المرادي. (١٩٩٢م). *الجنى الداني في حروف المعاني* (المجلد / الطبعة الأولى). (تحقيق: د. عبد الفتاح سليم، المترجمون) بيروت: دار الكتب العلمية.

أبو عمرو ، عثمان بن ابي بكر بن يونس(ت ٦٤٦هـ) ابن الحاجب. (٢٠١٠م). *الكافية في علم النحو* (المجلد / الطبعة الاولى). (تحقيق : الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، المترجمون) القاهرة: مكتبة الآداب.

أبو عمرو عثمان بن أبي بكر ابن الحاجب. (١٩٨٩م). *أمالي ابن الحاجب* (المجلد د.ط). (تحقيق: د.فخر صالح عبد العظيم سليمان قدارة، المترجمون) بيروت: دار الجيل.

أبو محمد ، الحسين بن مسعود بن محمد (ت٥١٠هـ) البغوي. (١٤٣٠هـ). *معالم التنزيل في تفسير القرآن* (المجلد / الطبعة الأولى). (تحقيق: عبد الرزاق المهدي، المترجمون) بيروت: دار دار إحياء التراث العربي.

أبو محمد ، عبد الله بن احمد بن احمد (ت٥٦٧هـ) ابن الخشاب. (١٩٧٢هـ). *المرتجل* (المجلد / (د.ط)). (تحقيق: علي حيدر، المترجمون) دمشق: مجمع اللغة العربية.

أبو محمد، عبد الله بن عبد الرحمن (ت٧٦٩هـ) ابن عقيل. (١٩٨٠م). *شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك* (المجلد / الطبعة العشرون). (تحقيق:محمد محيي الدين عبد الحميد، المترجمون) القاهرة: دار التراث.

أبو محمد، محمد بن عبد الله بن مالك. (٢٠١٠م). *شرح الكافية الشافية* (المجلد / د.ط). (تحقيق : علي محمد معوض، المترجمون) بيروت: دار الكتب العلمية.

أبو محمد، مكي بن أبي طالب بن محمد(ت٤٣٧هـ) القيسي. (١٤٠٥هـ). *مشكل إعراب القرآن* (المجلد / الطبعة الثانية). (تحقيق:د. حاتم صالح الضامن، المترجمون) بيروت: مؤسسة الرسالة.

أحمد رضا. (١٣٨٠هـ). *معجم متن اللغة* (المجلد / د.ط). بيروت: دار مكتبة الحياة.

أحمد مختار عمر. (٢٠٠٨م). *معجم اللغة العربية المعاصرة* (المجلد / الطبعة الأولى). بيروت: عالم الكتب.

إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد (ت٧٣٢هـ) أبو الفداء . (٢٠٠٠م). *الكناش في فني النحو والصرف* (المجلد د.ط). (تحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، المترجمون) بيروت: المكتبة العصرية للطباعة والنشر.

حبيبة محمد نعمان الرفاعي. (١٩٩٥م). ظاهرة التعارض والترجيح في أصول النَّحو العربي. *رسالة ماجستير*. الاردن: كلية الدراسات العليا الجامعة الاردنية.

خالد سعد محمد شعبان . (٢٠٠٩م). *أصول النحو عند ابن مالك* (المجلد / الطبعة الأولى). القاهرة: مكتبة الآداب.

رضي الدين محمد بن الحسن (ت٦٨٦هـ) الاستراباذي. (١٩٩٦). *شرح الرضي على الكافية* (المجلد / الطبعة الثانية). (تحقيق: د.يوسف حسن عمر، المترجمون) بنغازي: جامعة قاريونس.

رينهارت بيتر آن (ت ١٣٠٠هـ) دوزي . (١٩٧٩م). *تكملة المعاجم العربية* (المجلد / الطبعة الأولى). وزارة الثقافة والاعلام.

سعيد بن محمد (ت١٤١٧هـ) الأفغاني. (٢٠٠٣م). *الموجز في قواعد اللغة العربية* (المجلد / الطبعة الأولى). بيروت: دار الفكر.

سعيد جاسم الزبيدي. (١٩٩٧م). *القياس في النَّحو العربي نشأته وتطوره* (المجلد / الطبعة الأولى). عمان: دار الشروق.

صالح بن مطلق بن سعد القرشي. (١٩٩٥). التعليل النَّحوي عند الرماني في شرحه لكتاب سيبويه دراسة وصفية تحليلية. *اطروحة دكتوراه*. عمان: كلية اللغة العربية الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة.

صباح علاوي السامرائي. (٢٠١١م). *الأحكام النوعية والكمية في النَّحو العربي* (المجلد / الطبعة الأولى). عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

عادل محمد الطنطاوي. (٢٠١٦م). *الإجماع واستصحاب الأصل بين ابن جني والأنباري* (المجلد / الطبعة الأولى). مصر: المكتبة الازهرية للتراث.

عبد الله بن احمد بن علي بن محمد (٩٧٢هـ) الفاكهي. (١٩٩٦م). *شرح الحدود النَّحوية* (المجلد / الطبعة الأولى). (تحقيق: د.محمد الطيب الابراهيمي، المترجمون) بيروت: دار النفائس.

علي الجارم. (د.ت). *النحو الواضح في قواعد اللغة العربية* (المجلد / د.ط). القاهرة: الدار المصرية للطباعة والنشر.

فاضل صالح السامرائي. (٢٠٠٠م). *معاني النَّحو* (المجلد / الطبعة الأولى). الاردن: دار الفكر للطباعة والنشر.

فاضل صالح السامرائي. (٢٠٠٧). *أبو البركات الأنباري ودراساته النَّحوية* (المجلد الأولى). عمان: دار عمار للنشر والتوزيع.

فاضل صالح السامرائي. (٢٠٠٧م). *أبو البركات الأنباري ودراساته النَّحوية* (المجلد / الطبعة الأولى). عمّان: دار عمار للنشر والتوزيع.

محمد بن أبي بكر بن عمر الدماميني. (٢٠٠٨م). *شرح مغني اللبيب* (المجلد / الطبعة الأولى). (تحقيق: د. عبد الحافظ حسن مصطفى العسيلي، المترجمون) القاهرة: مكتبة الآداب.

محمد بن مصلح الدين بن مصطفى (ت٩٥٠هـ) القوجوي. (١٩٩٥م). *شرح قواعد الاعراب لابن هشام* (المجلد / الطبعة الأولى). (تحقيق: إسماعيل إسماعيل مروة، المترجمون) بيروت: دار الفكر.

محمد خير الحلواني. (١٩٧٩م). *أصول النحو العربي* (المجلد / الطبعة الثانية). دار البيضاء: الاطلسي.

محمد سمير نجيب اللبدي . (١٩٨٥م). معجم *المصطلحات النَّحوية والصرفية* (المجلد / الطبعة الأولى). بيروت: مؤسسة الرسالة.

محمد عبد اللطيف حماسة . (٢٠٠٣م). *بناء الجملة العربية* (المجلد / الطبعة الأولى). القاهرة: دار غريب للطباعة.

محمود بن سليمان الريامي. (٢٠١٧م). *المصطلحات التقييمة في النظرية النَّحوية الأصول ، والمفاهيم والعلاقات* (المجلد / الطبعة الأولى). عمان: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع.

نزار بنيان الحميداوي. (٢٠١١م). *الأحكام التقويمية في النحو العربي* (المجلد / الطبعة الأولى). بيروت: دار الكتب العلمية.